

## متابعة

رغم خطورة الملفات المالية المفتوحة، لم تتوقف عمليات «نهب المال العام»، فوزيرة المال، بإشراف مباشر من رئيس حكومتها سعد الحريري، مستمرة في الإنفاق على هواها من دون أي سند قانوني أو رقابة أو مساءلة نيابية وسياسية وقضائية جديّة... وفي ما يلي نموذجاً عن كيفية استباحة الخزينة العامّة، إذ أمرت ربا الحسن بصرف مليار ليرة للمجلس الأعلى للخصخصة لتمويل الأتباع والحاشية من موظفين ومكاتب ومحاماة وشركات استشارية

## ثقب المجلس الأعلى للخصخصة

الحسن تأمر بصرف مليار ليرة من دون أي سند قانوني

المنظور... وكذلك لتمويل الاستثماري (Emst & Young) بمبلغ 281,9 مليون ليرة لصياغة المراسيم التنفيذية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو قانون لم يصدر بعد كي توضع مراسيمه التنفيذية، بل إن القوى الممثلة في الحكومة لم تتفق حتى الساعة على مضمون مشروع القانون الذي أعده المجلس، وهو يخضع حالياً لتعدلات بنوية جذرية! ولا تقف الفضيحة عند هذا الحد، بل جرى التعاقد مع قضاة في مجلس شوري الدولة لقاء مبلغ 60 مليون ليرة من لمساعدة الاستشاري (Emst & Young) في صياغة هذه المراسيم. ما يعني أن الخزينة العامّة تكبّدت نحو 522,8 مليون دولار (أو ما يعادل 349 ألف دولار) على أعمال

أمرت وزيرة المال ربا الحسن، في حزيران الماضي، مديرية الصرافيات في الوزارة بتحويل مبلغ مليار ليرة إلى حساب خاص للمجلس الأعلى للخصخصة، بحجة تمكين هذا المجلس من تسير أعماله اليومية، إلا أن الكتاب الذي أرسله الأمين العام للمجلس زياد الحايك يطلب فيه تحويل هذا المبلغ كان كافياً لإشارة فضيحة، فالجزء الأكبر من المبلغ المطلوب خصص لتمويل مكتب المحامي كميل شاعر أبو سليمان (dewey & leboeuf) بمبلغ 180,9 مليون ليرة، بصفته مستشاراً قانونياً للمجلس في مجال خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان، وهي خصخصة لم تحصل حتى الآن، ولن تحصل على المدى



اتفاق كبير على «خصخصة اتصالات» لن تحصل في المدى القريب! (أرشيف - هيثم الموسوي)

5 مليارات في العامين المذكورين من دون أي سند قانوني لهذا النوع من الإنفاق، ومن دون معرفة من استفاد من هذه المبالغ وكيف ولاي غرض، إذ إن المجلس لم يرقم بأي عمل يتصل بمهامه القانونية في هذين العامين، إلا إذا كانت الأعمال الممولة تشبه أعمال المحامي أبو سليمان في مجال خصخصة الاتصالات Emst & Young وفي مجال صياغة مراسيم تطبيقية لقانون لم يوضع مشروعه حتى الآن ولم يحل إلى المجلس النيابي في أي وقت من الأوقات.

الغريب أن كتاب الحايك يشير بوضوح ووقاحة أيضاً، إلى أن رصيد المجلس في حساب خاص لدى مصرف لبنان بلغ حتى حزيران الماضي نحو 551 مليون ليرة، فمن أين تراكم هذا المبلغ؟ وكيف؟ وما هو السند القانوني لكي يكون للمجلس حساب خاص، ولا سيما أن ديوان المحاسبة أوضح في الرأي رقم 2002/51 أن المجلس ملزم بوضع نظام مالي خاص به وفقاً للأصول

وهي تكفي لتسديد الرواتب والنقبات التشغيلية اليومية، وبالتالي فإن حجة تسيير أعمال هذا المجلس تلزم المعنيين عدم تجاوز هذه المساهمة في أي حال من الأحوال، إلا بموجب قانون مالي خاص، وهو ما أفتى به الخبير الدستوري النائب السابق حسن الرفاعي وغيره من الخبراء الدستوريين والقانونيين... إلا أن كتاب الحايك إلى الحسن يكشف عن نفقات عقدها المجلس في هذا العام تبلغ نحو مليار و344 مليوناً و522 ألفاً و500 ليرة، أي بزيادة مليار و19 مليوناً و522 ألفاً و500 ليرة على المساهمة المجازة قانوناً في عام 2005! والمفارقة أن المجلس كان ينفق على هواه طوال السنوات الماضية على غرار ما حصل في الكثير من المجالس والصناديق والهيئات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، إذ إن الكتاب يشير بوقاحة إلى أن ضريبة الأرباح المترتبة على عقوده في عامي 2008 و2009 بلغت 417 مليون ليرة، ما يعني أنه أبرم عقوداً تتجاوز قيمتها

1.3

مليار ليرة

هي قيمة نفقات المجلس الأعلى للخصخصة في النصف الثاني من عام 2010، وقد وافقت ربا الحسن بقرار من عندها على تحويل مليار ليرة من المال العام إلى حساب هذا المجلس لتمويل أعمال معادية لحقوق اللبنانيين وتهدف إلى تحويل أملاكهم العامّة إلى مصادر ثراء للثقة المنتفعة.

## ليس شخصية معنوية

النصوص القانونية والتنظيمية لا تشير بأي شكل من الأشكال إلى تمتع المجلس الأعلى للخصخصة بالشخصية المعنوية، فهو أنشئ بناءً على القانون 228/2000 (قانون تنظيم عمليات الخصخصة)، ويتألف من رئيس مجلس الوزراء، ووزراء العدل والمال والاقتصاد والتجارة والعمل، وينضم إلى المجلس حكما الوزير المختص. ونصّت المادة 13 على تمويل مهمات المجلس عبر حسم مصاريف اعداد عمليات الخصخصة وتنفيذها من إيرادات عملية الخصخصة نفسها. كما نص المرسوم رقم 5540 على تعيين أمين سر عام (زياد الحايك - الصورة) والطاق عدد من الموظفين من ملاكات الدولة أو المؤسسات العامة بالمجلس، وفق الحاجة!



## قطاعات

محروقات

نفط

## استقرار البنزين... واستمرار السياسات الجائرة

ليرة لقارورة زنة 10 كيلوغرامات و22800 ليرة لقارورة زنة 12,5 كيلوغراماً. ومن شأن هذا الارتفاع أن يزيد الضغوط على العائلات، حيث تعدّ هذه السلعة مورداً طاقوياً أساسياً جداً في ظل ترهل الكهرباء. ومن المتوقع بقاء الأسعار مرتفعة إلى أمد غير محدد، حيث إن الحكومة التي تعهدت بجعل أولويات الناس أولوياتها، غائبة عن السمع بفعل التعتت السياسي. وبالتالي ليس هناك أمل قريب بتعديل السياسة المالية التي أقرت منذ مطلع العام الماضي، والقاضية بتثبيت الرسوم على البنزين وعدم صياغة سياسة ضريبية رشيدة. ويُشار إلى أن أسعار النفط العالمية سجلت تراجعاً أمس بفعل مجموعة من العوامل، بينها قرار الصين زيادة معدل الاحتياطات الإلزامية في قطاعها المصرفي، وهي خطوة يرى المراقبون أنها يمكن أن تؤدي إلى رفع الفوائد، وبالتالي أكلاف الاقتراض والتشغيل. وتراجع سعر برميل النفط إلى حدود 81 دولاراً.

(الأخبار)

أسبوع جديد، استقرار في سعر البنزين! قد يُفاجأ اللبنانيون بهذا الأمر حيث اعتادوا نمطاً صعوبياً لتلك الأسعار يعكس الصفحة المستمرة التي توجهها إليهم الحكومة بسياساتها المالية الجائرة، وتستهدف تحديداً ذوي المداخل المحدودة والمتوسطة بينهم.

وبحسب جدول تركيب أسعار المحروقات الذي تأخر إصداره بسبب عطلة عيد الأضحى، بقي سعر صفيحة البنزين من نوع «95 أوكتان» 33600 ليرة، و34300 ليرة لنوع «98 أوكتان»، علماً بأن الضرائب والرسوم تمثل حوالي 38% من هذا السعر. ولكن ثبات البنزين لا يعني أن أسعار باقي المنتجات لم ترتفع، فقد سجل سعر صفيحة الكاز ارتفاعاً بواقع 200 ليرة إلى 22300 ليرة، وهو الارتفاع نفسه الذي انسحب على المازوت والديزل أويل ليصبح سعر الصفيحة 22800 ليرة و23200 ليرة على التوالي.

أمّا الغاز، فهو الأكثر تأثراً بالنمط السعودي حالياً، حيث ارتفع سعره 600 ليرة، ليصبح 18700

وبعدما أنجز القانون بمساعدة البرنامج النروجي، ربط الوزير المضي قدماً في هذا القطاع بضرورة التحلي بالإرادة الصلبة، وأشار إلى أنه كما تبذل جميع المحاولات «للبقاء السياسي والحياتي والاقتصادي» في لبنان، فإن «الجميع معنيون باستخراج هذه المادة (النفط) رغم كل شيء».

ويلى هذا المؤتمر في شباط المقبل لقاء آخر يبحث «خريطة الطريق» التي تكون قد تبلورت على نحو أفضل، على أن تشهد البلاد قريباً بدء دعوة الشركات لإجراء المسوح الزلزالية للبر اللبناني «لكي نصل إلى يقين، سواء أكان هناك نفط أم لا». وختم الوزير بالتشديد على أن العمل يسير حسب الموعد لتجهيز المراسيم التطبيقية الخاصة بالقانون، «وببقى على الحكومة اللبنانية أن تقرّها وتصدقها كي تصبح نافذة، وتكون في عام 2012 في صدد دعوة حقيقية للمستثمرين كافة ليتقدموا بطلباتهم ورغباتهم الاستثمارية، لتبدأ الأعمال الحقيقية في لبنان».

(الأخبار)

## النفط في 2012 «رغم كل شيء»

«خطوة كبيرة ومهمّة» خطاها لبنان بإقراره قانون النفط، بحسب وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، ولكنها تبقى ناقصة إذا لم يتحقق التطبيق السليم الذي يُتوقع أن يؤدي إلى بدء التنقيب في عام 2012.

وعلى هذا الأساس افتتحت الوزارة، أمس، مؤتمر «إطلاق الأعمال التطبيقية لقانون النفط»، بحضور جميع المعنيين بهذا القطاع للبحث في «القانون العصري، الحديث والشفاف، للتنقيب عن الغاز والنفط في المياه اللبنانية» وفقاً للوزير.

وشدّد جبران باسيل على أن «وجود القانون يبقى غير كاف إذا لم يُطبّق، وهو التحدي الأكبر اليوم أمامنا، باعتبار أن صدور القانون لا يعني استخراج النفط أو الغاز».

ويشارك في المؤتمر الذي يستمرّ يومين ممثلون عن وزارات المال، البيئة، الاقتصاد والتنمية الإدارية ورئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى المدير العام لمنشات النفط سر كريس حليس، وممثلين عن قيادة الجيش وعدد من شركات النفط العالمية.